الفصل السادس
تحديات ومشكلات الإدارة المدرسية

تواجه الإدارة المدرسية العديد من المشكلات التي تعوقها عن الإدارة الجيدة للمدرسة، بعض هذه المشكلات قد يتعلق بالجهاز الإداري، وبعضها يتعلق بالمعلمين، وبعضها يتعلق بطرق التقويم والاختبارات، وبعضها يتعلق بالتلاميذ والهدر التربوي وكثرة غياب وتأخير بعض الطلاب عن المدرسة، وغيرها من المشكلات التي تؤثر في النهاية على انخفاض كفاءة النظام التعليمي، وعدم تحقيق المخرجات التعليمية المرجوة، ومن هنا فسوف يتناول هذا الفصل أهم هذه التحديات والمشكلات من خلال محورين، وهما:

المحور الأول: مشكلات تتعلق بالإدارة المدرسية والجهاز الإداري التابع لها:

أولا: مركزية الأنظمة الإدارية التعليمية.

ثانيًا: تضخم الجهاز الإداري.

ثالثًا: قلة القيادات التربوية المؤهلة.

رابعًا: قصور استخدام التقنية الإدارية.

خامسًا: ضعف العلاقة بين المدرسة والأسرة.

المحور الثاني: مشكلات تتعلق بالعملية التعليمية والمنظومة المكونة لها:

أولا: تزايد الطلب على التعليم.

ثانيًا: الهدر التربوي في التعليم.

ثالثًا: تقليدية عملية التقويم والاختبارات.

رابعًا: صورية النشاط المدرسي.

خامسًا: كثرة غياب وتأخر بعض الطلاب.

سادسًا: المعلم كبير السن.

سابعًا: كثرة غياب واستئذان بعض المعلمين.

obeikandl.com

ثامنًا: تقليدية دور المعلم.

تاسعًا: ضعف الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا التعليم.

عاشرًا: ضعف فاعلية برامج تدريب المعلمين.

حادي عشر: نقص المباني المدرسية.

ثاني عشر: ضعف الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي.

* * *

obeikandl.com

المحور الأول
مشكلات تتعلق بالإدارة المدرسية والجهاز الإداري التابع لها

أولا: مركزية الأنظمة الإدارية التعليمية:

تُعد المركزية من أبرز سمات وملامح الإدارة التعليمية في العديد من الدول العربية، على الرغم من أن الاتجاهات الحديثة تدعو إلى مبدأ اللا مركزية في المؤسسات التعليمية؛ حيث تعطي اللا مركزية سلطات واسعة لنطاقات تعليم تساعد على تحقيق التطور والتحديث المستمر داخل مؤسسات التعليم، ولكن بالنظر إلى نظام إدارة التعليم في معظم الدول العربية- يتضح لنا أن المسئولين الإداريين بالمرافق التعليمية ليس لهم سلطات تخطيط تذكر، كما أن تلك المناطق غير مستقلة من الناحية الإدارية والمالية، وتنحصر مسئوليتها الأساسية في تنفيذ قرارات السلطات الإدارية العليا بوزارة التربية والتعليم.

الحلول والبدائل المقترحة لمعالجة هذه المشكلات:

١- منح مسئولي الإدارات التعليمية الكثير من السلطات الإدارية، التي تمكنهم من اتخاذ وصنع القرارات، وليس التركيز على تنفيذها فقط.

٢- عدم تطبيق اللا مركزية المطلقة؛ حيث إن اللا مركزية تكون إدارية فقط بالنسبة لهذا المستوى الإداري، أما النواحي المالية فتخضع للمركزية؛ حتى لا تعم الفوضى.

٣- تدريب قيادات الإدارة التعليمية على كيفية اتخاذ القرارات الرشيدة.

٤- عمل نظام محاسبي (مساءلة) يحاسب على القدرة على تنفيذ القرارات مقابل السلطات الممنوحة.

ثانيًا: تضخم الجهاز الإداري:

أدى التوجه نحو زيادة عدد المقبولين في مدارس التعليم العام إلى زيادة أعداد الإداريين من الناحية الكمية على حساب الجانب الكيفي، مما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري في المؤسسات التربوية، بدرجة أدت إلى ارتفاع تكاليف العمل الإداري داخل ميزانيات التعليم، حيث أدت هذه الزيادة الكبيرة إلى إيجاد نوع من البطالة الإدارية المقنعة

التي سوف تؤثر في المستقبل على النظام الإداري للتعليم، وكذلك سوف تؤثر على الموارد المالية المخصصة للتعليم التي كان يمكن استغلالها في أوجه تنموية تربوية مختلفة.

الحلول والبدائل المقترحة لمعالجة هذه المشكلات:

١- تدريب هذه العمالة على أعمال أخرى داخل المؤسسات التربوية للاستفادة منها.

٢- توزيع الفائض على الإدارات الأخرى التي تعاني من عجز؛ للاستفادة من هذه العمالة.

ثالثًا: قلة القيادات التربوية المؤهلة:

تعاني الإدارة المدرسية في معظم الدول العربية من قله القيادات التربوية المؤهلة التي تستطيع تحمل المسئوليات والأعباء الإدارية، وقد يكون ذلك بسبب صعوبة وقلة إعداد هذه القيادات، هذا إلى جانب ضعف الحوافز المالية والمعنوية التي تقدمها الإدارة التعليمية لهذه القيادات، لذلك نجد أن الكثير من القائمين على إدارات المدارس ليسوا من بين المتخصصين أو الذين تم إعدادهم تربويًّا، وهذا بلا شك ينعكس سلبيًّا على أداء رسالتهم التربوية.

الحلول والبدائل المقترحة لمعالجة هذه المشكلات:

١- إعداد برامج تدريبية كافية ومناسبة لرفع كفاءة ومهارات وخبرات هذه القيادات.

٢- الاهتمام ببرامج التدريب المقدمة لهذه القيادات، من حيث المحتوى والأساليب المستخدمة، والمدة التي تقدم فيها هذه البرامج؛ حتى تحقق النتائج المرجوة منها.

٣- ربط التدريب بتحفيز هذه القيادات، سواء أكان التحفيز ماديًّا أو معنويًّا.

رابعًا: قصور استخدام التقنية الإدارية:

نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحديث الأعمال الإدارية- فقد تطورت أساليبها في مختلف الوظائف الإدارية، وعلى الرغم من تحديث معالجة المعلومات من قبل الإدارة المدرسية على كافة المستويات- إلا أن بعض هذه الأساليب ما زالت بسيطة وتقليدية، خاصة في حفظ السجلات والوثائق، مما يتسبب في إرباك العاملين، وصعوبة استرجاع المعلومات المطلوبة، وكثرة ضياعها، وسهولة تسربها، وارتفاع كلفة تخزينها.

الحلول والبدائل المقترحة لمعالجة هذه المشكلات:

١- إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة المتعلقة بحفظ واسترجاع وتخزين الملفات إلى الوظائف الإدارية الموجودة بالإدارة المدرسية.

٢- التدريب الجيد للموظفين على كيفية استخدام هذه التكنولوجيا؛ لتسهيل استخدامها بقناعة منهم.

خامسًا: ضعف العلاقة بين المدرسة والأسرة:

تعد العلاقة بين المدرسة والأسرة علاقة في غاية الأهمية؛ حيث إننا لا نبالغ حينما نقول إن المدرسة سوف تعجز عن القيام بمهامها إذا لم يكن هناك جسور للتواصل بينها وبين المنزل.

حيث يعد المنزل هو المدرسة الأولى التي ينشأ فيها الطفل، وتكسبه العادات والتقاليد التي ينتقل بها إلى المدرسة، حيث إن بعض هذه العادات والتقاليد قد يكون صحيحًا، وتقوم المدرسة بالتأكيد عليها بجانب الأدوار الأخرى التي تقوم بها، وبعضها خاطئ تحاول المدرسة تغييرها، ومن هنا لابد أن يكون هناك تعاون بين المدرسة والأسرة لأي محاولة تغيير، والتي لابد أن تبدأ من الأسرة أولاً ثم المدرسة.

وتتنوع أشكال التواصل بين الأسرة والمدرسة عن طريق اللقاءات الفردية مع المعلمين، أو مجلس الجمعية العمومية للآباء من المعلمين، أو مجلس الآباء والمعلمين.

وعلى الرغم من تنظيم هذه العلاقة بين المدرسة والأسرة في الأشكال السالف ذكرها، والتي سعت الوزارة إلى وضعها لتفعيل دور الآباء مع المدارس في تربية وتعليم أبنائهم- إلا أن العلاقة بين المدرسة والأسرة مازالت ضعيفة، وضعف هذه العلاقة يقف عائقًا أمام نجاح العملية التعليمية بالمدارس؛ حيث إن هناك العديد من الآثار السلبية الناجمة عن ضعف الدور الذي تلعبه الأسرة في المدرسة، **يمكن إجمالها فيما يلي:**

١- عدم تحقيق العملية التعليمية النتائج المرجوة منها.

٢- تأخر تفعيل بعض الأنشطة، والتي تتطلب تعاون الأسرة مع أبنائها (مثل الأنشطة الفنية).

٣- غياب المقترحات البناءة للأسرة، والتي تساعد في عمليات التطوير والتجديد داخل المدرسة.

الحلول والبدائل المقترحة لحل هذه المشكلة:

١- تفعيل دور وسائل الإعلام بأهمية تعاون الأسرة مع المدرسة؛ من أجل إعداد أجيال شابة داعمة.

٢- إعطاء مساحة أكبر للأمهات والآباء في مجلس الآباء والمعلمين، والجمعية العمومية للآباء والمعلمين؛ لإبراز أهمية الدور الذي يقومون به.

٣- عقد ندوات توعية بالمدارس تبرز أهمية تعاون الأسرة مع المدرسة في تربية وتعليم أبنائهم.

٤- تخصيص فترة مسائية بالمدارس لاستقبال أولياء الأمور؛ للتعرف على مشكلات أبنائهم ومحاولة حلها.

٥- الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات العلمية التي تناولت هذا الموضوع.

* * *

obeikandl.com

المحور الثاني
مشكلات تتعلق بالعملية التعليمية والمنظومة المكونة لها

أولا: تزايد الطلب على التعليم:

أدت السياسة التعليمية الموضوعة في جميع الدول العربية إلى تزايد الطلب على التعليم، وكان من الطبيعي إزاء هذه السياسات الطموحة لنشر التعليم العام أن تحدث أزمات ناجمة عن تزايد أعداد الطلاب، حيث إن هذه الزيادة فاقت جميع تقديرات خطط التنمية الخمسية، وهذا بلا شك أثّر سلبيًّا على المدخلات المادية والبشرية التي تتطلبها العملية التعليمية، وتبدو هذه السلبيات واضحة في جوانب عديدة من نظام التعليم السعودي، نذكر منها:

١- زيادة كثافة الفصول ونقص استخدام التقنيات التعليمية الحديثة، الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى مخرجات التعليم العالي.

٢- العجز الواضح في المباني المدرسية المناسبة، سواء من ناحية الإعداد أو التجهيز؛ للوفاء باحتياجات الطلاب.

٣- العجز الواضح في أعداد المعلمين القادرين على الوفاء بمطالب النظام التعليمي.

الحلول والبدائل المقترحة لمعالجة هذه المشكلة:

١- فتح مدارس في الأحياء الآهلة بالسكان، بحيث يخف الضغط على المدارس التي تعاني من الازدحام.

٢- قيام قسم التجهيزات المدرسية والوسائل التعليمية خلال الإجازة الصيفية بتحديد حاجات المدارس، من المقاعد والأثاث والأجهزة والوسائل؛ لتوفيرها قبل بداية العام الدراسي.

٣- إمكانية استخدام أنظمة تعليمية موازية، وإتاحة فرص تعليمية للمواطنين وفقًا للصيغ الحديثة، مثل: التعليم المفتوح، والتعليم عن بعد، والتوسع في نظام الانتساب... إلخ.

٤- تحديد المطلوب من أعداد المعلمين في كافة التخصصات؛ لإعدادهم في إطار كليات التربية.

٥- وضع تخطيط علمي مستقبلي يكفل استيعاب الراغبين في التعليم بالكم والكيف المناسبين.

ثانيًا: الهدر التربوي في التعليم:

يقصد بالهدر التربوي في التعليم وجود خلل في التوازن الوظيفي للعملية التعليمية، حيث يصبح حجم المدخلات أكبر بكثير من حجم المخرجات، وهو ما يمثل عبئًا إضافيًّا على الموارد المالية المخصصة للتعليم.

ويأخذ الهدر التربوي العديد من الصور، مثل: التسرب والرسوب والغياب وعدم قدرة المدرسة على الاستفادة من الوقت المتاح للعملية التعليمية.

تعاني الكثير من الدول العربية من مشكلة الهدر التربوي، والتي يرجع سببها الأساسي إلى ظاهرة التسرب والرسوب، حيث تعني ظاهرة التسرب- ترك التلميذ الدراسة قبل إتمام المرحلة التعليمية، أما الرسوب فيعني بقاء التلميذ في نفس الصف عدة مرات.

وحسب الإحصائيات فإن ظاهرة الهدر التربوي تتزايد من مرحلة لأخرى، والتي تظهر بشكل كبير في المرحلة الثانوية؛ مما يسبب عجزًا في العمالة المطلوبة، حيث إن المتسربين في هذه المرحلة لا يوصفون بالعمالة الماهرة ولا نصف الماهرة، مما ينعكس بالسلب على سوق العمل ويزيد من نسبة البطالة.

وترجع ظاهرة الهدر التربوي إلى العديد من العوامل، منها عوامل من خارج النظام التعليمي، والتي ترجع إلى ارتفاع ظاهرة الأمية بين السكان الذين لا يرون أهمية لتعليم أبنائهم، خاصة البنات. وعوامل من داخل النظام التعليمي والتي ترجع بشكل أساسي إلى المعلم، وإلى الأساليب التدريسية والتربوية التي يستخدمها، والتي تشعر الطلاب بالملل والرغبة الشديدة في ترك التعليم وعدم الرغبة في المواصلة.

ومن الآثار السلبية الناجمة عن الهدر التربوي في التعليم ما يلي:

١- فقدان نسبة كبيرة من الموارد المالية المخصصة للتعليم.

٢- عدم تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة المطلوبة.

٣- تدني مخرجات المراحل التعليمية المختلفة؛ نظرًا لتدني الكفاءة الداخلية للتعليم.

٤- الإحباط النفسي الذي يشمل كافة أطراف العملية التعليمية؛ من جراء الرسوب والغياب المتكرر دون عذر مقبول.

الحلول والبدائل المقترحة لحل هذه المشكلة:

١- تفعيل الأنشطة المدرسية داخل المدارس؛ لجعل المدرسة بيئة جاذبة للطلاب.

٢- إعداد المعلم إعدادًا تربويًّا متكاملا يجعله يستخدم أساليب تربوية وتدريسية متنوعة، تجذب الطلاب داخل الفصل، وتشيع فيهم البهجة.

٣- تحفيز المعلمين لاستخدام التقنية الحديثة، بما يزيد من فاعلية التعليم.

٤- إزالة الحشو من المناهج، مما يقلل من انبعاث الملل داخل الطلاب، ويزيد من الفهم والاستيعاب.

٥- تنويع أساليب التقويم وعدم اقتصارها على الاختبارات فقط، مما يساعد على اكتشاف الموهوبين من الطلاب.

٦- دمج الجانب العملي بالجانب النظري، مما يشعر الطلاب بكسر روتين العملية التعليمية.

ثالثًا: تقليدية عملية التقويم والاختبارات:

يعد التقويم التربوي أحد الوسائل الأساسية التي يتم على أساسها تقييم الطالب، حيث يعبر التقويم عن عملية منهجية لجمع البيانات وتفسير الأدلة، مما يؤدي إلى إصدار أحكام تتعلق بالطلاب أو البرامج، مما يساعد في توجيه العمل التربوي واتخاذ الإجراءات المناسبة، من خلال القياس، ثم التقييم، ثم العلاج والتحسين.

أما التقويم التربوي فيعرف بأنه: العملية التي تستخدم فيها عملية القياس الكمي والكيفي، وأي معلومات يحصل عليها بوسائل أخرى مناسبة- في إصدار حكم معين على

جانب من جوانب شخصية المتعلم، أو على جانب معين من جوانب المنهج، واتخاذ قرارات بشأن هذا الحكم؛ بقصد تطوير أو تحسين هذا الجانب من شخصية المتعلم أو عنصر المنهج، وبالنسبة للاختبارات فإنها تمثل إجراءً منظمًا لقياس عينة ممثلة من المهمات التعليمية والمخرجات التعليمية.

ومن الملاحظ على التعريفات السابقة أن التقويم التربوي يشمل العديد من جوانب العملية التعليمية، وهي:

- تقويم المنهج الدراسي بعناصره المختلفة: (الأهداف- المحتوى- نشاطات التعليم والتعلم- التقويم).
- تقويم المعلم.
- تقويم نتاج المنهج.

والمحصلة النهائية للمنهج هو التلميذ، أو على الأصح هو التغير الذي يحدثه المنهج في سلوكه نتيجة تفاعله معه، ويمكن تقويم المنهج بالتغير الذي أحدثه على سلوك التلميذ معرفيًّا وعقليًّا ووجدانيًّا ومهاريًّا، من مستوى معين إلى مستوى آخر مرغوب به، من خلال أهداف المنهج.

وقد يستخدم التقويم: الاختبارات، وأدوات الملاحظة، وقوائم التقويم، ومقاييس الاتجاه، ووسائل التقدير الذاتي، وغيرها من الوسائل والأساليب المستخدمة في التقويم.

ولكن الملاحظ أن تقويم الطلاب يستخدم من خلال الاختبارات التحصيلية فقط، التي يعدها المعلمون، هذه الاختبارات يكتنفها العديد من جوانب القصور، من أهمها:

١- انخفاض قدرة المعلمين على صياغة الفقرات الموضوعية، ولجوئهم إلى الاختبارات المقالية.

٢- عدم تغطية الاختبارات لجميع جوانب المقرر، الذي يعد لقياس جانب واحد فقط هو الجانب المعرفي، مع إهمال الجانب السلوكي والمهاري.

٣- عدم اهتمام المعلمين بإعداد جداول المواصفات للاختبارت التي يعدونها.

obeikandl.com

٤- انخفاض المستويات المعرفية التي تستهدف فقرات الاختبار قياسها لدى المتعلمين.

البدائل والحلول المقترحة لهذه المشكلة:

من هنا كان لابد من الاتجاه إلى المفاهيم الحديثة في التقويم، والتي يمكن من خلالها معالجة القصور في جوانب التقويم التربوي التقليدية، والتي من أهمها التقويم الشامل؛ حيث إن التقويم الشامل يركز على جميع جوانب العملية التعليمية المتعلقة بالطالب، وهي؛ **الجانب المعرفي**: من خلال المنهج والأبحاث التي يكلف بها الطالب، والتي تتطلب قدرة المعلم والطالب على استخدام التكنولوجيا الحديثة، والقدرة على استخدام المكتبة المدرسية، **وكذلك الأنشطة**: والتي من خلالها يتم إكسابه العديد من القدرات والخبرات السلوكية والمهارية، سواء أكانت هذه الأنشطة أنشطة تعليمية مرتبطة بالمنهج، أو أنشطة متنوعة تتعلق بميول واتجاهات الطلاب.

يعد التقويم الشامل أحد الأدوات الرئيسية التي استخدمت في بعض الدول العربية، مثل مصر وعمان، وتستخدم في الكثير من الدول المتقدمة، والتي أمكن من خلالها التغلب على مشكلات التقويم التربوي التقليدي، وكذلك أمكن من خلالها جعل المدرسة بيئة جاذبة للطلاب، وأمكن من خلالها كذلك الحد من نسب التسرب والرسوب في المدراس.

رابعًا: صورية النشاط المدرسي:

ويقصد بصورية النشاط ممارسة النشاط على الورق، ويرجع ذلك إلى عدم توافر العدد الكافي من معلمي الأنشطة، أو عدم توافر أماكن للأنشطة؛ مما يستتبعه أن تقوم المعلمة بتدوين الأنشطة على الورق فقط، أو عدم توافر الإمكانات المادية لتوفير المستلزمات الداعمة للأنشطة المدرسية.

البدائل والحلول المقترحة لهذه المشكلة:

١- تخصيص يوم أو يومين في الشهر لممارسة الأنشطة، وذلك في حالة توافر أماكن ممارسة الأنشطة.

٢- قيام قسم الوسائل التعليمية بالإدارة التعليمية بتوفير كافة الوسائل والمستلزمات اللازمة لممارسة الأنشطة.

٣- رفع الإدارة المدرسية طلبًا بتزويد المدرسة بمعلمي الأنشطة، وفي حالة عدم التمكن من ذلك يمكن تعيين معلمين بالعقود الموسمية، أو تدريب المعلمين الحاليين على كيفية الاستخدام والتطبيق الأمثل للأنشطة، سواء أكانت تربوية أو لا منهجية؛ حتى تتم الممارسة على أسس علمية.

خامسًا: كثرة غياب وتأخر بعض الطلاب:

وتتناول هذه النقطة كثرة غياب بعض الطلاب بشكل مستمر، والذي يرجع إلى ظروف صحية خاصة بالطالب، أو بُعد المنزل عن المدرسة، وغيرها من الظروف القهرية أو العادية، والتي تؤثر على الطالب بالسلب.

البدائل والحلول المقترحة لهذه المشكلة:

١- نقل الطلاب إلى المدارس القريبة منهم.

٢- التزام القبول في المدارس بالمربع السكني.

٣- لفت نظر الطالب في حالة عدم وجود عذر قهري للغياب أو التأخير.

٤- تحفيز الطلاب عن طريق تكريم الطلاب الملتزمين، والذي يكون له أثر إيجابي على الطالب غير الملتزم.

٥- الاطلاع على التقارير الطبية للتأكد من سلامتها.

سادسًا: المعلم كبير السن:

و يقصد بالمعلم كبير السن - الذي لا يستطيع القيام بالعملية التعليمية بالكفاءة وبالشكل المطلوب.

البدائل والحلول المقترحة لهذه المشكلة:

يمكن أن نستعين بهؤلاء المعلمين في الاستشارات الإدارية، أو العمل كخبراء في تطوير المناهج، وكذلك البرامج المدرسية، أي أن مدير المدرسة يمكنه الاستفادة من هذه الفئة في عمليات التطوير والتجديد المنشودة.

سابعًا: كثرة غياب واستئذان بعض المعلمين:

حيث يعمد بعض المعلمين إلى كثرة الغياب والاستئذان، ويؤثر هذا قطعًا على سير العملية التعليمية، كما أنه يحدث إرباكًا في جداول بعض المعلمين، بالإضافة إلى تكدس الفصول.

obeikandi.com

ويرجع كثرة الاستئذان والغياب إلى بعض الظروف الصحية للمعلمين، وقد يرجع إلى بُعد المسافة بين المدرسة ومنزل المعلم، أو ذهاب بعض المعلمين إلى دورات تدريبية أثناء الدوام الدراسي.

البدائل والحلول المقترحة لهذه المشكلة:

١- تأجيل الدورات التدريبية إلى الفصول الصيفية والإجازات.

٢- وضع ميعاد محدد لاستئذان المعلمين بعد الساعة ١٢ مثلا.

٣- تحديد عدد مرات الاستئذان، بحيث لا تتعدى مرتين في الشهر.

٤- معاقبة المعلم كثير الغياب بحرمانه من الحوافز.

٥- نقل المعلم إلى مدرسة قريبة من سكنه.

٦- توزيع مرتب اليوم الذي غاب فيه المعلم على المعلمين الذين حلوا محله في الحصص.

٧- التأكد من التقارير الطبية التي يقدمها المعلم، والتي قد يدخل فيها عنصر المجاملة حتى يتهرب من المساءلة.

ثامنًا: تقليدية دور المعلم:

جدير بالذكر أن المعلم هو حجر الأساس في إنجاح العملية التعليمية، ورغم الجهود التي تبذلها جميع الوزارات في تدريب وإعداد المعلم، إلا أن هناك العديد من السلبيات التي يتسم بها هذا النظام؛ نتيجة تقليدية دور المعلم وإصراره على استخدام الأساليب التقليدية في التدريس، والتي تركز على أسلوب الحفظ والتلقين أكثر من استخدام الأساليب الحديثة الأخرى في التدريس؛ حيث إن دور المعلم لم يعد ناقلا للمعرفة، بل أصبح باحثًا عن المعرفة، **ومن أسباب تقليدية دور المعلم ما يلي:**

١- ضعف إعداد المعلم في كليات التربية، حيث إن كليات التربية مازالت تستخدم الأساليب التقليدية في إعداده بعيدًا عن استخدام الأساليب الحديثة.

٢- ضعف قدرة المعلم على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في التدريس، والذى يرجع إلى ضعف إعداده في كليات التربية، وكذلك ندرة برامج التدريب في هذا المجال، وضعف قدرتها على إعداده لاستخدام التكنولوجيا الحديثة.

obeikandl.com

٣- انفصال وعزلة كليات التربية عن الواقع التعليمي، وبالتالي لا يتم إعداد المعلم حسب الاحتياجات الحالية والمستقبلية، ولكن يتم إعداده بشكل تقليدي، وهو ما يجبر المعلم بعد مزاولته المهنة إلى اتباع الأساليب التقليدية في التدريس.

٤- الضغوط التي قد تمارسها الإدارة المدرسية على المعلم المتميز، والتي تدفعه إلى اتباع الأساليب التقليدية المتعارف عليها، والبعد عن تطبيق الجديد والحديث من أساليب التدريس.

وقد أدت تقليدية دور المعلم إلى تأثُر النظام التعليمي بالعديد من الآثار السلبية، والتي منها:

١- شيوع أساليب القهر في التعامل مع التلاميذ، مما يساعد على التشكيل الخاطئ لسلوكياتهم.

٢- تربية التلاميذ بطريقة تجعلهم يفكرون بطرق متشابهة في جميع المواقف، مما يقتل الإبداع والابتكار لدى الكثير منهم.

٣- تقديس الامتحانات وجعلها الغاية من التعليم، في حين أن التقويم الشامل المطبق في الكثير من البلدان الأجنبية وبعض الدول العربية، مثل مصر- جعل الامتحانات جزءًا من النظام التعليمي وليست الغاية الوحيدة منه.

٤- انعدام العلاقات الإنسانية بين المعلم وتلاميذه، مما يقضي على عنصر البهجة في العملية التعليمية.

الحلول والبدائل المقترحة لحل هذه المشكلة:

١- تكمن البداية في تغيير الأساليب التي يتم بها إعداد المعلم في كليات التربية، حيث لابد من إعداده طبقًا للطرق التربوية الحديثة، مثل إعداده كملاحظ نفسي، ومرشد مهني للطلاب، ومشارك معهم في البحث عن المعرفة... إلخ.

٢- التدريب الجيد والمستمر للمعلم على كل ما هو حديث في مجال طرق التدريس والتقنية التعليمية.

٣- تحفيز المعلم المبدع؛ حتى يكون قدوة يحتذي بها زملائه.

obeikandl.com

٤- إعادة تشكيل العلاقة بين الإدارة المدرسية والمعلم، بحيث يعطى المعلم قدرًا من الحرية في استخدام أساليب التدريس التي يراها مناسبة وملائمة للدروس التي يقوم بشرحها.

تاسعًا: ضعف الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا التعليم:

بات حقيقة أن تكنولوجيا التعليم هي التي تميز الدول المتقدمة عن غيرها من الدول المتخلفة، حيث قطعت الكثير من الدول المتقدمة- وعلى رأسها اليابان والولايات المتحدة- شوطًا كبيرًا في توظيف التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية، والتي استطاع بها النظام التعليمي إكساب الطلاب الكثير من مهارات استخدامها.

والدول العربية ليست بعيدة عن هذا التطور التكنولوجي، ولكن تم استخدامه وتوظيفه بالمدارس عن طريق إدخال مادة الحاسب الآلي بالمرحلة الثانوية، والتي يراد منها إكساب الطلاب مهارات استخدام الحاسب الآلي، والذي أصبح من ضروريات إتقان أي مهنة بسوق العمل.

وعلى الرغم من هذه الجهود الكبيرة إلا أنه ما زالت هناك فجوة بين استخدام الحاسب الآلي في الدول المتقدمة والدول العربية، وقد يرجع أسباب ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة إلى ما يلي:

١- ضعف التوظيف الجيد لتكنولوجيا التعليم بما يتلائم مع كل وحدة دراسية، حيث إن لكل وحدة احتياجاتها التي لابد من تحديدها قبل إقحام تكنولوجيا التعليم بها.

٢- التركيز بنسبة كبيرة على المواد النظرية دون العملية.

٣- ضعف برامج التدريب المقدمة للمعلمين، والتي تحفزهم على استخدام الحاسب الآلي، والذي قد يرجع إلى قصر المدة أو ضآلة المحتوى.

٤- ضعف وعي بعض أعضاء الإدارة المدرسية بأهمية استخدام تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية، مما ينعكس بالسلب على تحفيز المعلمين على استخدامه، أو إعاقتهم عن استخدامه.

٥- ضعف وعي واضعي السياسات التعليمية بأهمية توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية.

٦- التخبط والروتينية في استخدام طرق التدريس التي تعتمد بالأكثر على الحفظ والتلقين بدلا من توظيف التكنولوجيا الحديثة.

الحلول والبدائل المقترحة لحل هذه المشكلة:

١- نشر ثقافة العمل الفني والتكنولوجيا الحديثة بين العاملين في الحقل التعليمي، بدءًا بمدير المدرسة إلى المعلمين والطلاب.

٢- محاولة التدرج في إدخال وتوظيف التكنولوجيا التعليمية بما يتلائم مع المرحلة الدراسية واحتياجاتها.

٣- الاختيار الجيد للكوادر البشرية التي تضع السياسات التعليمية، بحيث تكون عناصر بشرية لديها اقتناع تام بأهمية استخدام وتوظيف تكنولوجيا التعليم داخل الحقل التعليمي.

٤- إن التقنية لا يشترط أن تكون مرتفعة الثمن، لكن المهم هو ملاءمتها للهدف الذي تستخدم من أجله.

٥- إدخال المقررات والمناهج بالكليات والمعاهد التي تساعد المعلمين على إتقان التكنولوجيا الحديثة منذ مرحلة الإعداد.

٦- تحفيز الباحثين التربويين على عمل دراسات مسحية ميدانية.

عاشرًا: ضعف فاعلية برامج تدريب المعلمين:

إن دور المعلم في إنجاح العملية التعليمية أمر لا شك فيه، حيث يعد محور العملية التعليمية والسبب الرئيسي في نجاحها، ومن هنا بات لازمًا على الوزارات الاهتمام بالتدريب أثناء الخدمة للمعلمين في كافة المراحل التعليمية، وعلى الرغم من الاهتمام بالتدريبات المعدة للمعلمين أثناء الخدمة- إلا أن هناك مشكلات تواجه هذه التدريبات؛ حيث إنها لا تلبي كافة الاحتياجات التدريبية، ولا تساعد على إعداد معلم المستقبل، وذلك رغم الطفرة الكبيرة التي يشهدها سجل تدريب المعلمين على المستوى العالمي.

وقد ساعد ذلك على ظهور العديد من الآثار السلبية على أداء المعلم، والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

١- عزوف المعلم عن استخدام وتوظيف تكنولوجيا التعليم في التدريس.

٢- تقليدية أساليب التدريس التي يستخدمها المعلم، وتجنبه للأساليب الحديثة؛ نظرًا لشعوره بالكثير من جوانب القصور والعجز في استخدامها على الوجه الأفضل.

٣- زيادة عملية الهدر التربوي في التعليم؛ نظرًا لتسلل الملل إلى نفوس التلاميذ من جراء الروتينية والتقليدية داخل الفصل.

٤- ضعف الإدارة الجيدة للفصل، والتي تساعد على شيوع الفوضى وعدم الانضباط.

٥- عدم الاهتمام برفع مستوى البرنامج التدريبي، الأمر الذي يؤدي إلى تقاعس المعلمين وفقدانهم الثقة بجدوى التدريب ومضامينه التربوية.

الحلول والبدائل المقترحة لحل هذه المشكلة:

١- تنوع أساليب التدريب بجانب إكساب المعلم أكبر قدر من الخبرات والمهارات المطلوبة.

٢- تنمية مهارات التعليم الذاتي للمعلم، والتي تساعده على الاستفادة ببرامج التدريب المتنوعة.

٣- ربط التدريب بالاحتياجات التدريبية الحقيقية للمعلمين، وكذلك بالاحتياجات المستقبلية، مما يساعد على إعداد معلم المستقبل.

٤- التدريب على مواجهة وحل المشكلات الواقعية التي تتميز بها تجارب المعلمين داخل المدارس وفق أسلوب المحاكاة.

حادي عشر: نقص المباني المدرسية:

يعد المبنى المدرسي من الدعائم الأساسية في نظام التعليم؛ حيث إنه المكان الذي تتفاعل بداخله كافة عناصر العملية التربوية والتعليمية، ولأهمية المباني المدرسية فقد

obeikandl.com

حظيت بعناية كبيرة في جميع النظم التعليمية، غير أن النمو السريع في معدلات التعليم حال دون ملاحقة المباني المدرسية له بالصورة المطلوبة، فأمام زيادة الإقبال على التعليم العام وخاصة المرحلة الابتدائية اضطرت الجهات المسئولة إلى استثمار مبان غير ملائمة للعملية التعليمية لتكون مدارس للطلاب، مع إدخال بعض التعديلات عليها لتكون ملائمة إلى حد كبير للعملية التعليمية.

ولا شك أن نقص المباني المدرسية قد نتج عنه الكثير من الآثار السلبية على نظام التعليم، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

١- قرب حجرات الدراسة من بعضها، مما يساعد على شيوع الفوضى والضوضاء؛ نظرًا لقرب الصوت.

٢- زيادة الكثافة الطلابية في الفصول.

٣- عدم وجود أماكن مناسبة لإقامة الصلاة والندوات واللقاءات الطلابية.

٤- قلة المرافق والأماكن الكافية لمزاولة النشاط الطلابي.

٥- عجز المدارس عن متابعة الصيانة الكافية في أغلب المباني.

٦- سوء تجهيز وصيانة دورات المياه.

٧- سوء تهوية الحجرات الدراسية.

٨- عدم قدرة هذه المدارس على تنفيذ الأنشطة الصفية؛ نظرًا لضيق المساحة.

الحلول والبدائل المقترحة لمعالجة هذه المشكلة:

١- تشكيل لجنة هندسية تكون مهمتها تنفيذ المبان المدرسية وفقًا للمعايير العالمية المتفق عليها في إنشاء المباني.

٢- مشاركة الوزارة مع القطاع الخاص في تنفيذ مبان مستأجرة حسب احتياجات المناطق السكنية.

٣- وضع خطة مستقبلية يتم في ضوئها إحلال المباني المستأجرة غير المطابقة للمواصفات بمبان أخرى مطابقة وملائمة للعملية التعليمية.

٤- اتفاق الوزارة مع شركات صيانة متخصصة للقيام بعمليات الصيانة بشكل دوري وبعيد عن أي تلاعب أو سلبيات .

ثاني عشر: ضعف الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي:

بالرغم مما يتمتع به نظام التعليم، من اهتمام في الدول العربية إلا أن النتائج المحققة من هذا النظام التعليمي– إذا ما قورنت بنظم التعليم الأخرى في الكثير من الدول الآسيوية والأجنبية– متواضعة وضعيفة؛ حيث تقوم الدول بالإنفاق الكبير على التعليم، والذي يستهلك جزءًا ماليًّا كبيرًا من الميزانية، وعلى الرغم من ذلك نجد أن مستوى وجودة مخرجات التعليم متواضعة مقارنة بالمبالغ التي يتم إنفاقها.

الحلول والبدائل المقترحة لهذه المشكلة:

١- وضع معايير لمخرجات التعليم يمكن من خلالها قياس مستوى مخرجات التعليم، والتي يمكن من خلالها إجراء التطوير والتجديد المطلوب في النظام التعليمي.

٢- إعداد التدريبات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس؛ حتى يتم استخدام أحدث الأساليب التدريسية، والتي يمكن من خلالها رفع كفاءة المخرجات التعليمية.

٣- الإعداد والتأهيل الجيد للقيادات المدرسية بحيث تساعد على إنجاح العملية التعليمية؛ لما لها من دور فعال في هذا المجال، والتي يمكن من خلالها تدعيم وإنجاح أي عمليات تطوير تقوم بها الوزارة.

٤- التأكيد على الأنشطة المدرسية، والتي تجعل من المدرسة بيئة شيقة وجاذبة للطلاب.

٥- التأكيد على ضرورة وأهمية التقويم الشامل للمدرسة، والذي يمكن من خلاله الوقوف على نقاط القوة والضعف في المنظومة التعليمية.

٦- التطوير المستمر للمناهج التعليمية؛ حتى تواكب متغيرات العصر.

٧- الوقوف على متطلبات سوق العمل وإجراء التغييرات والتجديدات التربوية في ضوئها؛ وذلك حتى تفي المخرجات التعليمية باحتياجات هذا السوق.

٨- إدخال التقنية الحديثة إلى النظم التعليمية، والتأكيد على أهمية وضرورة استخدامها.

* * *

obeikandl.com

مراجع الفصل

١- منظمة الإيسيسكو: التحدّيات التي تواجه العالم العربي في الألفية الثالثة، ٢٠١٠، متاح في:
http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/Taalimarabi/Pzphp

٢- محمد بن محمد مطهر: **التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية- الواقع والرؤية المستقبلية**، اليمن، المركز الوطني للمعلومات، ٢٠٠٥.

٣- فايز مراد مينا: **التعليم في مصر- الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.

٤- الغريب زاهر إسماعيل: **تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعليم**، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠١.

٥- غازي عنيزان الرشيدي: دور الوالدين في متابعة دراسة أبنائهم، **مجلة التربية**، الزقازيق، العدد ٢٤، مايو ٢٠٠٣.

٦- علي شرف الموسوي: التحديات التي تواجه العملية التعليمية، **مجلة دراسات المعلوماتية**، عمان، العدد الثاني والعشرون.

٧- عزة جلال مصطفى: **الإدارة التربوية والتخطيط التربوي**، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٩.

٨- عزة جلال وآخرون: **سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية بين الواقع والتحديات**، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠١٠.

٩- سعاد بسيوني عبد النبي: تطوير نظام تدريب القادة التربويين بجمهورية مصر العربية في ضوء بعض الخبرات المعاصرة، القاهرة، وزارة التربية والتعليم/ البنك الدولي، ١٩٩٨.

١٠- حسين كامل بهاء الدين: **التعليم والمستقبل**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٩.

١١- بشار عباس: **التعليم العربي أمام تحديات مجتمع المعلومات**، دمشق، النادي العربي للمعلومات، ٢٠٠٦.

١٢- أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي، منهل الثقافة التربوية.

13- http://www.manhal.net/articles.php?action=show&id=207

* * *

obeikandl.com